

الدولة الخاسر الأول والأخير من اغراق السوق بتجار غير ملتزمين بانشطتهم المر العمل: حملات تفتيشية مشتركة ومفاجئة لتجفيف منابع أباطرة الع



المشور، لا تضمن ولا غني من جوع، وتعمل السوق بعمالة لا تسبح بحمائل أي شيء إلا اسرنا والصعاب التي يدفعها العمال الرأغبون في العمل بالامارات، نتيجة للمظلمة التي يعاني منها الكثيرون - في تلك البلاد - تدفع سنس الى بيع كل شيء والاستمانة من الآخرين على امل ان يعوض كل ذلك في غضون الشهر قليلة كما أكد لهم تجار المنطقة، الا ان العامل

لا يجد شيئاً مما وعد به سوى الخسائر والديون التي خلفها وراءه بسبب ابطارة العمالة. ويؤكد الصمودي ان الحكومة مطالبة بالمزيد من الرقابة والتدبير وتطبيق القوانين التي تمنع التلاعب حتى لا يتحول الوطن الى قبيلة موقوفة قابلة لالتعزج في أي وقت، كذلك يجب الانسحاب من المجال امام التجاوزات والاستنزافات التي افسدت علينا حياتنا.

ويشير محمد جابر صاحب مكتب عبر البحر لتوريد العمالة بالشارقة الى بعد آخر ادى الى انتشار خسارة العمالة وهو ارتفاع تكلفة إنشاء مكتب الاستقدام المرخص والتي تصل الى حوالي 300 الف درهم منها 100 الف ضمان بنكي و10 الاف رخصة بخلاف نانس لتبعية لتجديدها سنويا، بالإضافة الى تكلفة استئجار مكان وموظفين وأموال أخرى... في حين ان الحصول على ترخيص الانشطة الأخرى يحتاج الى مبالغ أقل بكثير مما يدفع للتاجر الى استئجار رخصة نشاط من البلدية أو الإدارة الاقتصادية للمعاملة، لتفادي المماضي، أو التجارة العامة... الخ، في حين المكتب يعرض نفس نشاطه تجارة العمالة، وقد حدث ذلك مع المبلغ، حيث مارس مكتب استشارات ادارية نشاطاً لتوريد العمالة، مستغلاً اسم مكتبه لتسليم الاسماء.

أرباح المافيا وعن الإرباح العالية لتجار المنطقة والاعداد التي يسير بيوها للتبلاد ذكر صاحب مكتب عبر البحر لتوريد العمالة بالشارقة، ان نصف ما يدخل الامارات من عمل يكون عن طريق هذه الفئة أو بعارة اخرى يمكن القول انهم يستقدمون مثل ما تستخدم المكاتب الشرعية، ولكن لا يمكن الحصول الى رقم مهند للعدد الا في خافية كل عام حيث يتم حصر عمل مكاتب الاستقدام... اما بالنسبة لتجار المكاتب المرخص يمكن من 100 الى 200 دولار في كل عام، بينما يكسب تاجر المنطقة أكثر من 300 دولار في «الراس» الواحدة لتكوين الحسابية السنوية مليون درهم، وهذا ما تعرفته من بعض هؤلاء، ويصدمني ما سمعت منهم.

محمد زيد مدير مكتب الشارقة لتوريد الخدم يؤكد ان تجار المنطقة العمالة، النوع مختلفة ومستويات متعددة تناسب جميع احتياجات سوق العمل، مما يسبب على المكاتب المرخصة او وزارة العمل القضاء عليهم الا من خلال مجموعة اجراءات تصحيحية تعيد النظر في وسائل جلب العمالة الى البلاد، لافتا الى ان هذه التجارة تسمى أكثر من 10 النوع يأتي على رأسها المكتب الوهمية المنتشرة داخل الدولة والتي تمثل أسوأ الممارسات المصنف وهذا النوع من التجار وروصيده لا تتجاوز العودايل والشهنة المعلومه بالاوراق البوليفية وتعتبر الثانية لتطبيع العمل داخل الدولة، وتأسيس مكتب مرخص في بلاده يأتي ليوزع نفسه دون ان يكون له وكيل محلي، او يوزع من خلال افراد من جنسيته يعيرون بال دولة، وثالثا المكتب التي تراول نشاطها غير نشاطها المرخص لها به من اللوائح والجهات الحكومية بالبلد، ورابعها إرسال الكفيل احد مندوبيه لا حضور عمل بشكل مباشر من بلادهم، وهذا يعني إمكانية تحويل هذا المندوب الى تاجر شركة لشركات و جهات اخرى تعمل في نفس المجال والتخصص الذي تعارسه

هؤلاء لهم طرق متعددة واساليب مختلفة يستطيعون من خلالها ان يوقعوا الكفلاء في شركتهم من خلال خفض القيمة العالية لاستخدام اعمال من بلادهم مما يدفع الشركات الى جلب عدد كبير بمنهم أقل من المعروض في المكاتب الرسمية، كما يقوم تاجر المنطقة بتحميل العمال الضعفاء المعصومي «3000 درهم» رغم عدم قانونية هذا الاجراء، بالإضافة الى اجبار العمال على دفع رسوم الشخص الطبيعي، مشيراً الى ان عدم وجود لجنة تنسيقية بين المكاتب المشعرة بتريد الأمر سواء بسبب عدم تفاههم على سعر ممدد للاستخدام حسب كل مهنة ونظام كل بلد، مما يسمح لتجار المنطقة بامكانية تحريك السوق لمساحهم والعمراء الآخرين، حتى رأينا كبرى الشركات العاملة في البلاد تلجأ اليهم في جلب آلاف العمال!

ويشهد سعادة احمد كاجور وكيل وزارة العمل المساعد لقطاع التخطيط والمتابعة ان اصحاب الرخص التجارية لشكلية ما هم الا تجار شغلة في صورة ارباب عمل، فالمسؤولية تقع عليهم لتجاهلهم الى مكتب الخدمات العمالية بطولون اعداء كثيرة من العمل دون الحاجة الفعلية اليها، لان هواجير تجارة التشوير يفصلون «البيزنس» من خلال تجارة الشغلة، مومسا ان اعمال تصمم سبب في شيوخ هذه الظاهرة، بانفاجهم الى هؤلاء السماسرة دون تمسك الطاقم ومعرفة الحقوق والواجبات، وبالرغم من الدور الذي تقوم به وزارة العمل للقضاء على هذه

المشكلة، الا ان العامل لا يجد شيئاً مما وعد به سوى الخسائر والديون التي خلفها وراءه بسبب ابطارة العمالة. ويؤكد الصمودي ان الحكومة مطالبة بالمزيد من الرقابة والتدبير وتطبيق القوانين التي تمنع التلاعب حتى لا يتحول الوطن الى قبيلة موقوفة قابلة لالتعزج في أي وقت، كذلك يجب الانسحاب من المجال امام التجاوزات والاستنزافات التي افسدت علينا حياتنا.

ويشير محمد جابر صاحب مكتب عبر البحر لتوريد العمالة بالشارقة الى بعد آخر ادى الى انتشار خسارة العمالة وهو ارتفاع تكلفة إنشاء مكتب الاستقدام المرخص والتي تصل الى حوالي 300 الف درهم منها 100 الف ضمان بنكي و10 الاف رخصة بخلاف نانس لتبعية لتجديدها سنويا، بالإضافة الى تكلفة استئجار مكان وموظفين وأموال أخرى... في حين ان الحصول على ترخيص الانشطة الأخرى يحتاج الى مبالغ أقل بكثير مما يدفع للتاجر الى استئجار رخصة نشاط من البلدية أو الإدارة الاقتصادية للمعاملة، لتفادي المماضي، أو التجارة العامة... الخ، في حين المكتب يعرض نفس نشاطه تجارة العمالة، وقد حدث ذلك مع المبلغ، حيث مارس مكتب استشارات ادارية نشاطاً لتوريد العمالة، مستغلاً اسم مكتبه لتسليم الاسماء.

شركات المقاولات:
سوق الاستقدام ممثلي
بالرشاوى وللسنا حقل تجارب
المكاتب المرخصة:
غلاء الأسعار.. مشروع لأنه
مقابل ضمانات حقيقية
صاحب رخصة
«مقاولات» يعرض
عماله على مكتب
استقدام مقابل عمولة



التي تدهمها دولة تا بالافتاء الشغلة على امل ان يعوض كل ذلك في غضون الشهر قليلة كما أكد لهم تجار المنطقة، الا ان العامل لا يجد شيئاً مما وعد به سوى الخسائر والديون التي خلفها وراءه بسبب ابطارة العمالة. ويؤكد الصمودي ان الحكومة مطالبة بالمزيد من الرقابة والتدبير وتطبيق القوانين التي تمنع التلاعب حتى لا يتحول الوطن الى قبيلة موقوفة قابلة لالتعزج في أي وقت، كذلك يجب الانسحاب من المجال امام التجاوزات والاستنزافات التي افسدت علينا حياتنا.